

من الجالية.. إلى الأقلية ومن التوطين.. إلى المواطنة

من الجالية.. إلى الأقلية ومن التوطين.. إلى المواطنة

حسان موسى

خطيب ورئيس المجلس السوسيدي لأئمة الجمعة

لقد استوطن الإسلام في العقود الأخيرة بلداناً كثيرة مما استدعي أن يكون لهذه إطار فقهي خاص بها يراعي خصوصيتها حيث بدأ المسلمون يواجهون واقعاً جديداً يتغير أسئلة كثيرة، تتجاوز القضايا التقليدية ذات الطابع الفردي المتعلقة بالطعام المباح واللحم الحلال وثبوت الهلال والزواج بغير المسلمة، إلى قضايا أكبر دلالة وأعمق أثر ذات صلة بالهوية الإسلامية ورسالة المسلم في وطنه الجديد وصلته بأمته الإسلامية ومستقبل الإسلام وراء حدوده الحالية.

للأسف الشديد ربما حاول البعض الإجابة على هذا النمط من الأسئلة بمنطق المضورات وـ«النوازل» ناسين أنه منطق هش لا يتسع لأمور ذات بال، وربما واجه المسلم فوضى في الإفتاء والتوجيه والإرشاد فهذا الفقيه «يحل» وذاك «يحرم» وثالث يشدد إلى أنه يجوز في دار الحرب ما لا يجوز في دار الإسلام ورابع يقيس الواقع الحاضر على الماضي الغابر قياساً لا يأبه بالفوارق، النوعية الهائلة بين مجتمع وآخر، وبين حقبة تاريخية وأخرى، بل لا يأبه بالقواعد الأصولية القاضية بمنع قياس فرع على فرع فتكون النتيجة المنطقية لهذا المنطق المنهجي الخاطئ إيقاع المسلمين في البلبلة والاضطرار وتحجيم دورهم المرتقب والحكم عليهم بالعزلة والاغتراب (الغيتوهات)، وإعاقة الحياة الإسلامية وفرض التخلف عليهما وإظهار الإسلام بمظهر العاجز عن مواجهة أسئلة الحضارة وال عمران المستنير في زماننا هذا.

لهذا أعتقد أن مشكلات الأقليات لا يمكن أن تواجه إلا باجتهاد جديد ينطلق من كليات القرآن وغاياته وقيمته العليا ومقاصد شريعته ومنهاجم القويم ويستنير بما صح من سنة وسيرة مع محاولة تجاوز الفقه الموروث في مجال التنظير لعلاقة المسلمين بغيرهم فهو على ثرائه وتنوعه وغناه وتشعبه قد أصبح أغلى جزءاً من التاريخ لأسباب تتعلق بمنهجه وأخرى بتحقيق المناطق حيث:

أ - لم يأخذ فقهائنا عالمية الإسلام بعين الاعتبار في تنظيمهم الفقهي لعلاقة المسلمين بغيرهم بل عبروا عن نوع من الانطواء على الذات لا يتناسب مع خصائص الرسالة الخاتمة والأمة الشاهدة (قوله الغزالى).

ب - لم يعتد المسلمون في تاريخهم - بعد عصر الرسالة - على اللجوء إلى بلاد غير إسلامية طلباً لحق مهدر، أو هرباً من ظلم مفروض بل كانت البلاد الإسلامية في الغالب أرض عزة ومنعة.

ولم تكن تفصل بينهما حدود سياسية مانعة، فكلما ضاقت ب المسلم أرضه وانسدت عليه سبل تحول من ناحية إلى أخرى من الإمبراطورية الإسلامية الفسيحة دون أن يحس بغربة أو تعترى به مذلة.

ج - لم تكن فكرة المواطننة كما نفهمها اليوم موجودة في العالم الذي عاش فيه فقهاؤنا الأقدمون وإنما كان هناك نوع من الانتفاء الثقا في لحضارة معينة أو الانتفاء السياسي لإمبراطورية معينة يعتمد المعيار العقائدي ويتعامل مع المخالفين في المعتقد بشيء من التحفظ مع اختلاف في درجة التسامح منمحاكم التفتيش إلى الذمة الإسلامية.

د - لم تكن الأقامة في بلد غير البلد الأصلي تكتسب حق المواطننة بناء على معايير ثابتة مثل الميلاد أو مدة الإقامة أو الزواج... إنما يتحول الوافد إلى مواطن إذا كان يشارك أهل البلد معتقداتهم وثقافتهم مهما استقر به المقام إذا كان مخالفًا لهم في ذلك.

هـ - لم يكن العالم يعرف شيئاً اسمه القانون الدولي كما كان منطق القوة هو الغالب على العلاقة بين الإمبراطوريات القديمة لهذا كان العالم في ذلك الوقت مقسم إلى ما سمي «دار الحرب» و«دار الإسلام».

و- كان بعض الفقهاء الأقدمين والمتاخرين يعبرون بفتواهم عن نوع من المقاومة وردة الفعل على واقع مخصوص يختلف عن واقعنا وفي هذا الإطار يمكن أن ندرج كتاب اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أهل الجحيم، وفتاوی علماء شمال إفريقيا في صدر القرن المنصرم بتحريم حمل الجنسية الأوروبية جزء من

ثقافة الصراع التي لا تحتاجها الأقلية المسلمة في الوقت الراهن.

وبناء على هذه التوضيحات المتعلقة بالمنهج وتحقيق المناطق وبحجم الأسئلة المثارة نستطيع التأكيد على أن الكثير من الطروحات الفكرية والاجتهادات الفقهية التي نشأت في عصر الإمبراطوريات لن تسعننا كثيرا في التأسيس للوجود الإسلامي ولا التأصيل لفقه المعاصر يعني بشأن أقلية مسلمة تعيش في بلاد غير الإسلام لهذا أعتقد أن العلاقة التي يجب أن تسود بين المسلمين وغيرهم خاصة من استوطن تلك الديار في علاقة التعايش والتسامح والحوار والمشاركة الإيجابية والمواطنة الصالحة، يقول تعالى (لَا يَنْهَا كُمْ اللَّهُمَّ عَنِ الدِّينِ لَمْ يُقْسِتْ لَكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَدَّلُوْهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَمَّ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ إِنَّمَا يَنْهَا كُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (المتحنة/ 8-9)

لقد حددت هاتان الآيتان الأساس الأخلاقي والقانوني الذي يجب أن يعامل به المسلمون غيرهم وهو البر والقسط لكل من يناسبهم العداء وكل النوازل والمستجدات ينبغي محاكمتها إلى ذلك الأساس.

ولعل ابن حجر في فتح الباري ج 7 / ص 230 ذهب برأيه إلى أبعد من ذلك حيث اعتبر الإقامة في دار كفر يستطيع المسلم إظهار دينه فيها أولى من الإقامة في دار الإسلام لما في ذلك من القيام بوظيفة جذب الناس إلى هذا الدين وتحسينه إليهم ولو بمجرد الاحتياك والمعايشة، قال الماوردي: «إذا قدر المسلم على إظهار الدين في بلد من بلاد الكفر فقد صارت البلد به دار الإسلام، فالإقامة بها أفضل من الرحالة منها، لما يرجى من دخول غيره في الإسلام».

لهذا وانسجاما مع نفس المنطق يسعى إخوانكم في أوروبا في تثبيت الوجود الإسلامي والانتقال به من فكرة التوطين (أي الإسلام) إلى المواطنة الصالحة ومن السلبية إلى الإيجابية ومن مفهوم الجالية إلى الأقلية والذي أصبح مصطلح سياسي يقصد به مجموعة أو فئات من رعاياها دولة من الدول تنتمي من حيث العرق أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه هذه الأغلبية.. هذه الأقلية تسعى إلى:

والثقافية في إطار مبدأ مجتمع متعدد الثقافات والأعراف والأديان.

2- المشاركة السياسية كواجب تقتضيه المواطنة الحقيقية والمسؤولية الشرعية، انتصاراً لحقوقهم ودعاً لأخوتهم في العقيدة أينما كانوا وتبليغاً لحقائق الإسلام، وتحقيقاً لعالميته.

3- إيجاد فضاءات ومؤسسات مجتمع مدني تشارك في تقديم حلول إيجابية ذات مرعوية إسلامية سواء فيما يخص حقوق الطفل، أو المرأة، أو حرية المعتقد أو البيئة أو السلم العالمي، أو مكافحة التدخين أو المخدرات أو الكحول أو التجارة بالرقيق الأبيض أو الليبرالية الفاحشة أو جمعيات التصدي للعولمة أو من خلال المؤسسات الوقافية أو الثقافية أو الاجتماعية أو ما يسمى بجمعيات مكافحة العداء اتجاه الإسلام «إسلام فوبيا» أو مكافحة معاداة السامية أو جمعيات حماية المستهلك أو جمعيات مكافحة العنصرية والتمييز إلى غير ذلك من مؤسسات المجتمع المدني العديدة والمتنوعة بالإضافة إلى كل منصب أو ولاية حصل عليها المسلمون بأنفسهم أو أمكنتهم التأثير على صن فيها من غيرهم تعتبر مكاسب لهم من حيث تحسين أحوالهم وتعديل النظم والقوانين التي تمس صميم وجودهم.

لهذا يجب على أبناء الأقلية المسلمة ألا يقيدو أنفسهم باصطلاحات فقهية تاريخية لم ترد في الوحي مثل دار الإسلام ودار الكفر، بل عليهم أن ينطلقوا من المنظور القرآني (إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ
يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلَّهِ مُتَّقِينَ) (الأعراف:128)، مع التأكيد على واجب ترسيخ الإيمان به وتدعميم الثقة في الإسلام حتى لا يدفعنا التفاعل مع غيرنا إلى تنازلات تمس أساس الدين مجازة لعرف سائد أو تيار جارف وفي رفض جعفر السجود للنجاشي، كما فعل خصمه وكما يقضي العرف، أسوة في هذا السبيل.

وبال توفيق وهو الهادي إلى أقوم طريق.